

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبه والمراجعه EY
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة
لبنك الامارات دى الوطنى
شركة مساهمة مصرية
عن الفترة المالية المنتهية
فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

تقرير الفحص المحدود

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك الامارات دبي الوطنى "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك الامارات دبي الوطنى "شركة مساهمة مصرية" عن التسعة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعيار المراجعة المصري الخاص بالفحص المحدود. وحسبما هو وارد بتقرير الفحص المحدود المؤرخ في ١٨ اكتوبر ٢٠١٨ فقد أبدينا استنتاجا غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن التسعة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة.

وفى رايانا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن التسعة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن التسعة اشهر المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال فحصنا المحدود، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن التسعة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ وتقرير الفحص المحدود عليها.

مراقبا الحسابات

علاء الدين عبد العظيم

ش.م.م. "٢٨١٧"

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
رقم القيد لدى الهيئة العامة للرقابة المالية "٢٦٠"
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي



القاهرة في : ١٨ اكتوبر ٢٠١٨

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

٢٠١٧ ديسمبر ٣١	٢٠١٨ سبتمبر ٣٠	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		الأصول
٢ ٦٣١ ٢٨٧	٥ ٤٠٤ ٣١٧	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١٢ ١٦٦ ٤٢٥	٧ ٣٣١ ٤٤١	أرصدة لدى البنوك
٩ ٨٥١ ٧٤٢	١٢ ٣٥٨ ١٩٠	أذون خزائنة
٢١ ٨٧٤ ٨١٨	٢٤ ٧٢٣ ٢٤٢	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
١٣ ١٨٢	٧٣ ٩٨٢	مشتقات مالية
١٠ ٣٤٩	-	أصول مالية بفرض المتاجره
٣ ٧٦٠	٦٢٠ ١٨٣	استثمارات مالية متاحة للبيع
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩٤٥ ٧٨٩	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٢٢ ٨٣٠	٢٠ ٧٠٤	أصول غير ملموسة
٥١٤ ٣٧٥	١٠٧١ ٢٢٧	أصول أخرى
٥١٦ ٢٥٨	٥٧٣ ٠٩١	الأصول الثابتة
<u>٥٣ ٠٨٠ ٦٢٧</u>	<u>٥٨ ٢٢٢ ٠٦٢</u>	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٧ ٧٧٢ ٠٠٤	٥ ٩٥١ ١٢٢	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٨ ٤٢٤ ٢١٧	٤٢ ٩٠٢ ٧٣٣	ودائع العملاء
٣٢ ٩٨٢	٩٤ ٥٢٧	مشتقات مالية
٨٨٦ ٣٨٥	١ ٧٩١ ٤٥٠	قروض أخرى
١ ٣٩٧ ٦٤٢	١ ٩١٢ ٣١٨	التزامات أخرى
١٤٥ ٩٨٦	١٦٩ ٦٥٢	مخصصات أخرى
١٦٤ ٣٤٨	١٨٤ ٥٤٠	التزامات ضرائب الدخل الجارية
١٠ ٨١٥	١١ ٨٦١	التزامات ضريبية مؤجلة
<u>٤٨ ٨٣٤ ٣٧٩</u>	<u>٥٣ ٠١٨ ٢٠٣</u>	اجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
(١ ٢٦ ٢٨٩)	٢٩٤ ٤٨٢	احتياطيات
٢ ٦٧٢ ٥٣٧	٣ ٢٠٩ ٣٧٧	أرباح محتجزة
٤ ٢٤٦ ٢٤٨	٥ ٢٠٣ ٨٥٩	اجمالي حقوق الملكية
<u>٥٣ ٠٨٠ ٦٢٧</u>	<u>٥٨ ٢٢٢ ٠٦٢</u>	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

٣٠ سبتمبر ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٤.٦١.٤٧٥	٤.٣٦٧.١٠٤	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٢.٢٠٤.١٦٢)	(٢.٤٩٣.٠٥٩)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
١.٨٥٧.٣١٣	١.٨٧٤.٠٤٥	صافي الدخل من العائد
٤٩٧.٦٠١	٥٢٢.٨٢٢	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٨١.٣٦٧)	(٧٣.٧٠٠)	مصروفات الأتعاب والعمولات
٤١٦.٢٣٤	٤٤٩.١٢٢	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٨٧٧	٥٩٥.٠٠	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
١٢٧.٧١٨	٧٣.٣٤٦	صافي دخل المتاجرة
٤.٢٣	١.٦٠١	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٢٤٠.٦٧٨)	(٩٠.٥٢٢)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(٦٤٢.٦١٢)	(٧٤٢.٩٣٥)	مصروفات إدارية
(٣٢٨.٢٩٨)	(٣٤٠.١١٦)	مصروفات تشغيل أخرى
١.١٩٤.٥٧٧	١.٢٨٤.٠٤٦	الربح قبل ضرائب الدخل
(٣٥٥.٤١٤)	(٣١٢.٨٨٦)	عبء ضرائب الدخل
٨٣٩.١٦٣	٩٧١.١٦٠	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
٤٩.٣٦	٥٧.١٣	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

المضرب المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أرباح محتجزة	الإحتياطيات	رأس المال	البيان
٣.٤٧.٦٧١	١.٦٦٩.٧٥٢	(٢٨٢.٠٨١)	١.٧٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(٧٨.٥٢٤)	(٧٨.٥٢٤)	-	-	توزعت أرباح عام ٢٠١٦
-	(٤٥.٨٠٩)	٤٥.٨٠٩	-	المحول إلى الإحتياطي التقوئي
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام
-	(١٧٢)	١٧٢	-	المحول إلى الإحتياطي الراسمي
٨٢.٣٤٥	-	٨٢.٣٤٥	-	صافي التغير في القيمة المعادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
٨٢٩.١٦٣	٨٢٩.١٦٣	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧
٣.٨٩٠.٦٤٥	٢.٣٤٤.٣٥٦	(١٥٣.٧١١)	١.٧٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧
٤.٢٤٦.٢٤٨	٢.٣٩٩.٩٥٨	١٤٦.٢٩٠	١.٧٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
(١.٠٢.٢٩٠)	(١.٠٢.٢٩٠)	-	-	توزعت أرباح عام ٢٠١٧
-	(٥٨.٣١٢)	٥٨.٣١٢	-	المحول إلى الإحتياطي التقوئي
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام
-	(١.٠٩٥)	١.٠٩٥	-	المحول إلى الإحتياطي الراسمي
٨٨.٧٤١	-	٨٨.٧٤١	-	صافي التغير في القيمة المعادلة للاستثمارات المالية بخلاف المتاجرة بعد الضرائب
٩٧١.١٦٠	٩٧١.١٦٠	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
٥.٢٠٣.٨٥٩	٣.٢٠٩.٣٧٧	٢٩٤.٤٨٢	١.٧٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

٣٠ سبتمبر ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١ ٦٧٢ ٨٣٤	(٣ ٥٥١ ٨٢٠)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
(٢١١ ٢١٢)	(١ ٢٢٨ ٣١٨)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٧٨ ٥٢٤)	٨٠٢ ٧٧٥	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٥ ٢٦٥ ٥١٨	(٣ ٩٨٧ ٣٦٣)	صافي (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٧ ٢٦٢ ٥٧١	١٣ ٤٩٩ ٩١٣	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
١٢ ٥٢٨ ٠٨٩	٩ ٥١٢ ٥٥٠	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

. الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يتم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال تسعة وستون فرعاً ويوظف به ١٩٩٥ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١ - أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة أحكام القوانين السارية ذات الصلة، على أساس حصة البنك المباشرة في شركته التابعة وليست على أساس التجميع الكلي للمراكز المالية ونتائج الاعمال للبنك وشركته التابعة في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لها بصرف النظر عن نوعية النشاط، وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الاعمال المجمعة للبنك وشركته التابعة ويمكن الحصول عليها من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات البنك في شركته التابعة بالقوائم المالية المستقلة المرفقة ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدقيقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولي ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١.٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢.٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-
- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية الميوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية الميوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أدون الخزنة

يتم الاعتراف بأدون الخزنة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية ميوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١-٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
 - إذا كان ذلك التبيويب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المُستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية إرتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في التيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول التي يبويها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

٤.٥ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".
- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريبا إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه نية لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

١-١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- فى حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة فى خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال فى قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأسمى الفعال للأصل المالى وهو ذلك المعدل الذى تم احتسابه فى تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد فى الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعقبه الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية فى مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول فى البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر فى الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات فى التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات فى البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢-١٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية الميوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والميوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الميوبة كاستثمارات

مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين الميوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٣-١٢ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشنقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

١٣- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من اربع الى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال – إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقترحة:

-	المباني	من ٢٥ إلى ٦٠ سنة
-	الواجهة	من ٢٥ إلى ٣٠ سنة
-	التركيبات العامة	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	من ٧ إلى ١٠ سنوات
-	نظم الية متكاملة	من ٤ إلى ٥ سنوات
-	ماكينات صرف ألي	من ٥ إلى ٧ سنوات
-	وسائل نقل	من ٣ إلى ٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	أثاث مكاتبى وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقترحة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقترحة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للاهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسمة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أى مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزنة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج ليند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك. ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوماً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين**نظم الاشتراك المحدد**

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال**١٠٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال**

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢٠٢١ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٣٠٢١ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للفترة الحالية.

٢٤ - إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:
- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
 - حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية الفترة المالية مبلغ ١.٧٠٠ مليون جنيه.
 - الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٨.٨٠٩٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٨.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- ١- ٤٥٪ من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥٪ من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥٪ من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلفة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ٢٥٪ من إجمالي الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الأتي:

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠٪ مبنوية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

(جميع المبالغ الواردة بالبيانات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقرارات بازل ٢ فى نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	رأس المال
		<u>الشريحة الاولى (رأس المال الاساسى)</u>
١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	اسيم رأس المال (بالصافى)
٢٤١٩٦	٢٤١٩٦	الاحتياطى العام
٢٥٤١٧٦	٢٥٤١٧٦	الاحتياطى القانونى
٢٨٩٦	٢٨٩٦	احتياطيات اخرى
٢٧٢٥٧٩	٢٧٢٥٧٩	احتياطى مخاطر معيار IFRS٩
٢٢٩٦٧٩٤	٢٢٩٦٢٢٦	الارباح المحتجزة
٣٠٧	٢٤٢	حقوق الاقلية
-	٩٢١٨٥٣	الارباح/(الخسائر) المرحلية ربع السنوية
(٢٧١٩٩٤)	(٢٩٢٢٤١)	اجمالى الاستبعادات من رأس المال الاساسى المستثمر Common Equity
٤١٧٨٩٥٤	٥١٧٩٩٢٧	إجمالى رأس المال الاساسى
		<u>الشريحة الثانية</u>
٨٦	٨٦	٤٥% من قيمة الاحتياطى الخاص
		٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأستثمارات المالية
-	٢٩٤٦	التاحة للبيع
		٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأستثمارات المالية
٢٧٢٤٦	-	المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
		قيمة القروض (الودائع) المساندة فى حدود النسبة المقررة (٥٠% من الشريحة الأولى بعد الاستبعادات)
٨٨٦٣٨٥	١٧٩١٤٥٠	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض
٣٣٩٨٨٧	٤٠٢٦٨٤	والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة
١٢٥٣٦٠٤	٢١٩٧١٦٦	اجمالى الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		<u>الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر</u>
٢٧١٩٠٩٦٧	٣٢٢١٤٦٨٥	الاصول و الالتزامات العرضية المرجحة باوزان مخاطر الائتمان
٦٦٩٠٠	١١١٨١٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
٤١١٨٤٨٠	٢٩٠٥١٦٦	قيمة للتجاوز لاكثر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة باوزان المخاطر
٣٧٣٠٨٣٠	٣٧٣٠٨٣٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٣٢٠٥٧٠	٢٥٩١٠٠	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٣٥٤٢٧٧٤٧	٣٩٢٢١٥٩١	إجمالى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
% ١٥,٣٣٤	% ١٨,٨٠٩	معيار كفاية رأس المال (%)

٢٥- الرافعة المالية

- صدر مجلس اداره البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالي :
- الموافقه على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة الماليه مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على اساس ربع سنوى وذلك على النحو التالي:
- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٧ .
 - كنسبه رقابية ملزمه اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

مكونات النسبة**مكونات البسط**

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي :

١- تعرضات البنود داخل الميزانيه بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسماليه.

٢- التعرضات الناتجه عن عقود المشتقات .

٣- التعرضات الناتجه عن عمليات تمويل الاوراق الماليه.

٤- التعرضات خارج الميزانيه .

ويخلص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

البند	المبلغ	معامل التحويل %	الاجمالي
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات			٥ ١٧٩ ٩٢٧
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية			٥٨ ٩٦٣ ٥٣٨
التعرضات خارج الميزانية			٦ ٤٠٢ ٢٧٢
نسبة الرافعة الماليه			٧,٩٧%

٢٦- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال الفترة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي استخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغييرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مهنيين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة الموزعة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

- صافي دخل المتاجرة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	
١٢٨ ٢٧٤	٧٤ ١١١	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(٨٣٥)	(٧٤٤)	(خسائر) ارباح تقييم مشتقات مالية:
٢٧٩	(٢١)	أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف أجله
١٢٧ ٧١٨	٧٣ ٣٤٦	(خسائر) ارباح تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
		الإجمالي

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي ارباح الفترة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	
٨٣٩ ١٦٣	٩٧١ ١٦٠	صافي ارباح الفترة .
٨٣٩ ١٦٣	٩٧١ ١٦٠	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٤٩,٣٦	٥٧,١٣	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

- قروض وتسهيلات العملاء بالصفى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	
١١٢ ٢٢١	١٠١ ٠٧٣	أوراق تجارية مخصصة
٢٢ ٥٦١ ٥٣٩	٢٥ ٥٠٥ ٢٥٤	قروض العملاء
٢٢ ٦٧٣ ٧٦٠	٢٥ ٦٠٦ ٣٢٧	
(٧٥ ٢٨٧)	(٧٧ ٣٨٨)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٧٢٣ ٦٥٥)	(٨٠٥ ٦٩٧)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
٢١ ٨٧٤ ٨١٨	٢٤ ٧٢٣ ٢٤٢	الصفى

تحليل حركة مخصص خسائر إضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع خلال الفترة/ السنة كانت كما يلي:

الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

الإجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
١١١ ٥٥٢	٧٦	٩٠ ٦٩٣	٩ ٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في أول السنة المالية
١١ ١٥٢	(١٠)	٥ ١٨٦	٣ ١٦٩	٢ ٨٠٧	عبء الإضمحلال
(٢٠ ٣٦٦)	-	(١٤ ٧٤٩)	(٤ ٨١٨)	(٧٩٩)	مبالغ تم إعتمادها خلال الفترة
٧ ٢١٣	-	٥ ٦٩٩	١ ٤٣٤	٨٠	مبالغ مستردة خلال الفترة
١٠٩ ٥٥١	٦٦	٨٦ ٨٢٩	٨ ٩٩٠	١٣ ٦٦٦	الرصيد في آخر الفترة المالية

الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
١١٢ ١٠٣	٢٣ ٥٨٤	١٦٢ ٥٢٢	٤١٥ ٩٩٧	الرصيد في أول السنة المالية
٧٩ ٢٧٠	٧ ١١٥	(١٢٥ ٧٦١)	١٩٨ ٠١٦	عبء الاضمحلال
-	-	-	-	مبالغ تم إعدامها خلال الفترة
٢	-	-	٢	مبالغ مستردة خلال الفترة
٤ ٦٧١	٢٧٥	٢٤٨	٤ ١٤٨	فروق تقييم عملات أجنبية
٦٩٦ ١٤٦	٤٠ ٩٧٤	٣٧ ٠٠٩	٦١٨ ١٦٣	الرصيد في آخر الفترة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
١٢٥ ٥٥٢	١١٠	١١٤ ٢٩٠	٧ ٩٣٨	٣ ١١٤	الرصيد في أول السنة المالية
٣ ٥٦٠	(٢٤)	(١١ ٢٥٤)	٤ ٧٤٢	١٠ ١٠٦	عبء الاضمحلال
(٢٩ ٦٠٠)	-	(٢٣ ٠٥١)	(٤ ٩٠٧)	(١ ٦٤٢)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
١٢ ٠٤٠	-	١٠ ٦٠٨	١ ٤٣٢	-	مبالغ مستردة خلال السنة
١١١ ٥٥٢	٧٦	٩٠ ٩٩٣	٩ ٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في آخر السنة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
٢٢٥ ٢٢٢	٢٣ ٦٥٨	٨ ٨١٨	٢٠٢ ٨٥٦	الرصيد في أول السنة المالية
٢٨٠ ٥٩٩	١٠ ٠٩٤	١٥٣ ٦٠٢	١١٦ ٩٠٣	عبء الاضمحلال
-	-	-	-	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
٦٣٠	-	-	٦٣٠	مبالغ مستردة خلال السنة
(٤ ٤٥٨)	(١٦٨)	١٠٢	(٤ ٣٩٢)	فروق تقييم عملات أجنبية
٦١٢ ١٠٣	٢٣ ٥٨٤	١٦٢ ٥٢٢	٤١٥ ٩٩٧	الرصيد في آخر السنة المالية

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧			٣٠ سبتمبر ٢٠١٨			
المبلغ التعاقدى / الاقتراضى	القيمة العادلة الأصول	الالتزامات	المبلغ التعاقدى / الاقتراضى	القيمة العادلة الأصول	الالتزامات	(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
						مشتقات العملات الأجنبية
						عقود عملة أجلة
٢١.٤٤	١ ٢٤٤	٨٥٤ ٩٨٤	٢٥ ٤٤٥	٤ ٩٠٠	٢ ٠١٠ ٦٠٧	عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)
-	-	-	-	-	-	مشتقات معدلات العائد
٢١.٤٤	١ ٢٤٤		٢٥ ٤٤٥	٤ ٩٠٠		عقود مبادلة عائد
١١ ٩٣٨	١١ ٩٣٨	٢ ٤٦٤ ١٥٠	٦٩ ٠٨٢	٦٩ ٠٨٢	٣ ٢٤٢ ٥٢٥	إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
١١ ٩٣٨	١١ ٩٣٨		٦٩ ٠٨٢	٦٩ ٠٨٢		
٣٢ ٩٨٢	١٣ ١٨٢		٩٤ ٥٢٧	٧٣ ٩٨٢		

- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
١٠ ٣٤٩	-	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة
١٠ ٣٤٩		

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة فى السوق بالقيمة العادلة
-	٦١٦ ٤٢٣	(أ) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة
٣ ٧٦٠	٣ ٧٦٠	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع
٣ ٧٦٠	٦٢٠ ١٨٣	

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة فى السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التى يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال فى قيمة تلك الأدوات فى نهاية الفترة المالية.

استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٨</u>	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالتكلفة إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٥ ٣٧٥ ٧٠٠	٥ ٩٤٥ ٧٨٩	
<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٠</u>	<u>٥ ٩٤٥ ٧٨٩</u>	

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٨</u>	أرصدة متداولة أرصدة غير متداولة
٢٧ ٦٨٠	١ ٣٦٨ ٦٥٣	
٥ ٣٤٨ ٠٢٥	٤ ٥٧٧ ١٣٦	
<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٠</u>	<u>٥ ٩٤٥ ٧٨٩</u>	
٥ ٣٧٥ ٧٠٠	٥ ٩٤٥ ٧٨٩	أدوات دين ذات عائد ثابت
<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٠</u>	<u>٥ ٩٤٥ ٧٨٩</u>	

- استثمارات في شركات تابعة

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٨</u>	
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد في أول الفترة/ السنة
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد في آخر الفترة/ السنة

أخر الفترة الحالية ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		آلف جنيه	آلف جنيه	آلف جنيه	آلف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	٤٦٥ ٣٨٣	٣٥٣ ٢٢٧	١٢٣ ٩٤٨	٩٠ ٦٣	٩٩,٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		آلف جنيه	آلف جنيه	آلف جنيه	آلف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	٣٧١ ٨٢٠	٢٠٩ ٩٤٩	٥٦ ٧٣٨	١٣ ١١٢	٩٩,٨

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	
٣٣٩ ٥٢٧	٤٣٩ ٠٢٧	إيرادات مستحقة
٥ ٩٣٩	١١ ٧٨٢	مصروفات مقدمة
٧٢ ٧١١	١١٩ ٣٧٨	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ)
٤٣٩	٤٣٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٧ ١٣٧	٩ ٢٢٠	تأمينات وعهد
٨٨ ٦١٢	٤٩١ ٣٨١	أخرى
<u>٥١٤ ٣٧٥</u>	<u>١ ٠٧١ ٢٢٧</u>	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	
١٢ ٩٢٦ ٩١٠	١٤ ٥٠٤ ٧٩٥	ودائع تحت الطلب
١٦ ٦٦٩ ٢٣١	١٦ ٥٦٤ ١٧٦	ودائع لأجل وبإخطار
٦ ٥٣٥ ٧٦٩	٨ ٢٥٢ ٢٨٤	شهادات ايداع وإدخار
١ ٨٢٩ ١٤٥	٢ ٨٤٤ ٣٢٣	حسابات توفير
٤٦٣ ٠٦٢	٧٣٧ ١٥٥	ودائع أخرى
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٤٢ ٩٠٢ ٧٣٣</u>	الإجمالي
٢٥ ٤٩٩ ٠٩٧	٢٦ ٨٧٨ ٦٤٦	ودائع مؤسسات
١٢ ٩٢٥ ١٢٠	١٦ ٠٢٤ ٠٨٧	ودائع أفراد
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٤٢ ٩٠٢ ٧٣٣</u>	الإجمالي
٧ ٤٧١ ٤٠٦	٨ ٨٩٢ ٤٤٣	أرصدة بدون عائد
٣٠ ٩٥٢ ٨١١	٣٤ ٠١٠ ٢٩٠	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٤٢ ٩٠٢ ٧٣٣</u>	الإجمالي
٣١ ٨٨٨ ٤٤٨	٣٤ ٦٥٠ ٤٤٩	أرصدة متداولة
٦ ٥٣٥ ٧٦٩	٨ ٢٥٢ ٢٨٤	أرصدة غير متداولة
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٤٢ ٩٠٢ ٧٣٣</u>	الإجمالي

التزامات أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٢٥٦ ٥٣٧	٢٣٦ ١٦١	عوائد مستحقة
-	٢٤٦	إيرادات مقدّمة
٨٧٤ ٩٩٤	٦٢٢ ٣٦٣	مصرفات مستحقة
٧٨٠ ٧٨٦	٥٣٨ ٨٧٢	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٩١٢ ٣١٧</u>	<u>١ ٣٩٧ ٦٤٢</u>	الإجمالي

رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢.٥٠٠ مليون جنيه مصرى في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢.٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر ١.٧٠٠ مليون جنيه مصرى في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١.٧٠٠ مليون جنيه مصرى) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

أحداث هامة

بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ صدرت تعليمات من البنك المركزى المصرى بشأن الآتى :
 - تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" والتي سوف يتم تطبيقها اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ على أن تقوم البنوك بإعداد القوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠١٨ وكذلك القوائم التالية لها خلال عام ٢٠١٨ وفقاً للتعليمات السارية حالياً إلى جانب قيامها بإعداد قوائم مالية تجريبية مدققة في ذات التاريخ طبقاً للتعليمات الجديدة وفقاً لمتطلبات معيار IFRS٩.
 - تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS٩ بنسبة ١ % من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزى.

أرقام المقارنة

يتم تعديل بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع أرقام القوائم المالية للفترة الحالية.

١٩- الموقف الضريبيالضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٥ وتم السداد .
- تم اخطارنا بنتيجة فحص عام ٢٠١٦ وتمت الموافقة عليها .
- تم تقديم الاقرار الضريبي لعام ٢٠١٧ و جرى اعداد مستندات الفحص .